مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٤٨**
الاثنين، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد إحسان
	تونس	السيد االجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

00-80361 (A)
0080361

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، وستصدر باعتبارها الوثيقة S/2000/1206، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يقوم بدعوة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في جلسة مجلس الأمن المقرر عقدها يوم الاثنين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس.“

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في المناقشة الحالية، عملا بالنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/1171، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بنغلاديش، وتونس، وجامايكا، ومالي، وماليزيا، وناميبيا.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التهنئة لسلفه، السفير فان والصم، على مقدرته الفائقة في القيادة.

في البداية، أود أن أعرب عن ارتياحي لتجدد الاتصالات الرسمية رفيعة المستوى مؤخرا بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا سيما لاتفاق الطرفين على حضور اجتماعات في واشنطن هذا الأسبوع. ويحدوني الأمل في أن يتسنى لنا، باللجوء إلى إطار المفاوضات، أن نجد طريقة سلمية لتسوية جميع المسائل المعلقة، بما فيها المسألة قيد المداولة اليوم.

ونرى بالفعل أن لب المسألة واضح. فما نشهده الآن، بالرغم من أن الكثيرين يريدوننا أن نرى غير ذلك، هو اختيار القيادة الفلسطينية عن عمد أن تمضي في الانتفاضة بالتزامن مع استئناف الحوار الجدير بالترحيب.

وما زالت المواجهة الحالية التي بدأتها القيادة الفلسطينية عمدا، تتغذى بشتى الوسائل كخيار استراتيجي من جانبهم.

فإذا ما كانت هناك أية شكوك لم تنقشع بعد في أن هذه هي الحقيقة فعلا، فإنني أدعو المجلس لأن يسأل نفسه عن المستفيد هنا. ولمصلحة من إدامة صراع يتفاوت في شدته مثل الصراع الذي نعاني منه الآن؟ وحتى النظرة الخاطفة للوقائع توحي بأنه من الواضح أن هذا الصراع يخدم مصالح القيادة الفلسطينية وليس مصالح إسرائيل. وفي أعقاب مؤتمر قمة كامب ديفيد، وجد الرئيس عرفات نفسه في عزلة مطردة، بل ووجه إليه النقد من بعض الدوائر لفشله في إبداء الاستعداد للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل. ولم تكد تمضي أربعة أشهر على ذلك، إلا وأصبحت القضية الفلسطينية هي المستفيدة من التغطية الإعلامية في الصفحات الأولى من وسائط الإعلام الدولية. وبينما تصور إسرائيل دون وجه حق على أنها المعتدية عسكريا، استفادت القيادة الفلسطينية استفادة هائلة بتفاديها تنفيذ الخطوات الضرورية التي التزمت بها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية.

ويبدو الآن وكأن الدور القيادي الذي قامت به القيادة الفلسطينية في المرحلة الحالية من العنف المتفجر يجري الاعتراف به أخيرا. فقد كتبت جريدة ''الأيام'' الفلسطينية شبه الرسمية بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر أن وزير الاتصالات الفلسطيني، عماد الفالوجي، أكد أن السلطة الفلسطينية قد بدأت الإعداد لاندلاع الانتفاضة الحالية منذ اللحظة التي انتهت فيها محادثات كامب ديفيد، وفقا لتعليمات من الرئيس عرفات نفسه. ومضى السيد الفالوجي قائلا إن عرفات قد أطلق هذه الانتفاضة بوصفها ذروة لمرحلة ''الصمود الفلسطيني'' في المفاوضات، وليس مجرد احتجاج على زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلي آريل شارون إلى جبل الهيكل. وإليكم النص العربي الأصلي.

(واصل كلمته بالعربية)

''إن السلطة الوطنية بدأت بالإعداد والاستعداد لاندلاع الانتفاضة الحالية منذ العودة من مفاوضات كامب ديفيد بناء على طلب الرئيس ياسر عرفات الذي توقع اندلاع الانتفاضة كمرحلة استكمالية للصمود الفلسطيني في المفاوضات وليس احتجاجا مقتصرا على زيارة شارون للحرم القدسي الشريف''.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وقد نجحت القيادة الفلسطينية على نحو ملحوظ في التعتيم على هذه الحقيقة بالرغم من هذا الدليل وغيره من الأدلة الدامغة. وحرضت شوارعها على العنف والحرب المقدسة، بينما وضعت في الوقت ذاته وزر الأزمة كلها على عاتق إسرائيل. واستمرت هذه الممارسة حتى مع إجراء المفاوضات في باريس، وشرم الشيخ، وفي غزة للتوصل إلى سبل لإنهاء المواجهة والعودة إلى المفاوضات. ونُقل عن مسؤولين رسميين في السلطة الفلسطينية دعوتهم إلى التصعيد في الوقت الذي اتهموا فيه إسرائيل بارتكاب أعمال حرب مروعة. وأصدروا الأوامر إلى ميليشياتهم المسلحة غير القانونية بإطلاق النار على الجنود الإسرائيليين في نفس الوقت الذي طالبوا فيه إسرائيل بالتخلي عن حقها في الدفاع عن النفس. واليوم، وفي حين تواصل الجماعات الفلسطينية شبه العسكرية غير الشرعية هجماتها على إسرائيل، يأتي زعماؤها ليطالبوا العالم بحمايتهم. وهذا تلاعب بالحقيقة وتشويه للواقع.

كذلك تجدر ملاحظة أن الأزمة الحالية ترجع أيضا إلى فشل القيادة الفلسطينية في غرس الفهم المتبادل والتسامح في صفوف الشعب الفلسطيني. وبدلا من ثقافة السلام، فهي تشجع بانتظام وبلا توقف على ثقافة الكراهية والرفض، الأمر الذي تبينه الكتب المدرسية الرسمية الفلسطينية التي تنكر

شرعية إسرائيل. ولا يمكن تصحيح ذلك الفشل بقرار يصدر عن مجلس الأمن، ولا بأي إجراء من المجتمع الدولي. ولا يمكن تغيير هذا الوضع إلا على أيدي الفلسطينيين أنفسهم. ولن تنجح عملية السلام إلا إذا تم تكريس الاعتراف المتبادل ونبذ العنف، لا على الورق فحسب، ولكن في قلوب وعقول الناس.

وهذا هو بالضبط ما تعهد الرئيس عرفات بإنجازه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عندما التزم في رسالة تاريخية إلى رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين بنبذ استخدام العنف والإرهاب وتسوية جميع المطالب المعلقة من خلال المفاوضات. وكان لهذا الالتزام صفة جوهرية، وهو يمثل بالنسبة لإسرائيل أكثر كثيرا من مجرد الكلام. فبعد أعوام من الإرهاب الذي ترعاه منظمة التحرير الفلسطينية، عبرت رسالة الرئيس عرفات عن الاعتراف بأنه بعد عقود من المواجهة، يتقرر مصير المنطقة الآن على طاولة المفاوضات وليس عن طريق العنف والإرهاب. وفضلا عن ذلك، فقد تكلم الرئيس عرفات باسم الشعب الفلسطيني كله ومن ثم اعترفت به إسرائيل كزعيم للشعب الفلسطيني. وليس في إمكانه الآن التراجع عما قاله ثم يستمر في الحصول على الدعم الدولي وكأن شيئا لم يكن.

إلا أن إسرائيل اليوم، حكومة وشعبا، تلتزم بمواجهة واقع قاتم يوحي بأن الزعامة الفلسطينية ما زالت غامضة فيما يتعلق بوفائها بالتزامها الأساسي الذي شكل الأساس الثابت لسبعة أعوام من صنع السلام. والدليل على هذا التخلي عن السلام ظهر قبل أسابيع مضت. فالإفراج عن عشرات من الإرهابيين المنتمين لحماس والجهاد الإسلامي من السجون الفلسطينية، الأمر الذي أدى الآن إلى عدد من التفجيرات الإرهابية في المدن الإسرائيلية، يشكل دليلا قاطعا على ذلك، ويتمثل الدليل أيضا في أنشطة ''التنظيم'' وهو الجناح شبه العسكري غير القانوني لفصيل فتح التابع للرئيس عرفات والذي وجه نيران طلقاته الحياة مرارا وتكرارا إلى الجنود والمدنيين الإسرائيليين وينصب لهم الكمائن في الطرق. وحتى وهم يطالبون المجلس اليوم بحمايتهم من نتائج أفعالهم، فإن الفلسطينيين يبدون بوضوح أنهم غير ملتزمين بالتخلي التام عن مسيرة الانتفاضة، التي ليست انتفاضة شعبية غير مسلحة، بل هي حملة مستمرة لحرب العصابات.

ومع ذلك، وباستثناء بعض الأصوات النادرة - وبالتالي البارزة - في مجلس الأمن، لم تشر الأمم المتحدة رسميا إلى التحريض على العنف في وسائط الإعلام الرسمية، وإلى الضوء الأخضر الذي تعطيه السلطة الفلسطينية للإرهابيين، أو إلى تدنيس الأماكن اليهودية المقدسة وإلى مجموعة من الانتهاكات الفلسطينية الأخرى. وبدلا من ذلك، فإننا نجلس هنا اليوم لنناقش مزايا إيفاد قوة دولية لحماية الفلسطينيين من خيارهم بالانخراط في العنف.

ويمثل مشروع قرار اليوم محاولة سافرة لإساءة استغلال أريحية المجتمع الدولي والتعتيم على الخيار الاستراتيجي الذي أقدم عليه الفلسطينيون. ويجب ألا يكون مجلس الأمن طرفا في ذلك. ولا يمكن أن يُطلب من الأمم المتحدة أن تخمد النيران بالنيابة عن الطرف نفسه الذي أشعلها ويذكي لهيبها الآن.

أي نوع من السوابق يمكن أن يمثل هذا؟ وأي نوع من الرسائل سيرسله إلى الفلسطينيين وإلى الآخرين؟

إن موقفنا من مسألة وجود دولي واضحة دائما. نحن لا نعترض على شكل ما من أشكال الوجود الدولي طالما أن هذا الوجود يتم في سياق اتفاق ثنائي شامل. وهذا هو التسلسل المقبول دائما. والتواجد الدولي ليس شيئا نرفضه بشكل مبدئي قاطع، بل ينبغي استخدام هذا الوجود الدولي لتكريس الاتفاق وليس بديلا للاتفاق.

وعلى المجلس أن يدرك حقيقة أن إيفاد قوة الأمم المتحدة كما هو مطلوب، فيه إمكانية تصعيد العنف وزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة لأنه يوجه رسالة إلى الفلسطينيين مفادها أنهم ليسوا بحاجة إلى التفاوض مع إسرائيل أو التنسيق معها وليسوا بحاجة إلى التوصل إلى حل توفيقي معها. والواقع أنه لا يمكنني أن أفكر في حافز أكبر من هذا لمواصلة الكفاح المرير. لذلك لن يتعزز السلم والأمن بقوة دولية بل أنهما سيقوضان بها. وإذا أراد المجتمع الدولي أن يرى العودة إلى الحوار والمفاوضات وإعمال التطلعات المشروعة واحتياجات الطرفين في نهاية المطاف من خلال مسيرة سلمية، فعليه أن يصر على أن تفي القيادة الفلسطينية بتعهداتها. ولا ينبغي للمجلس أن يتخذ إجراء يفسر على أنه إقرار للعنف وفرض موقف من طرف واحد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التدخل الدولي يبدو غير ضروري تماما. فالرئيس عرفات لديه القدرة على حماية أرواح شعبه والخطوات الضرورية لذلك واضحة. عليه أن ينبذ المسار المفضي إلى المواجهة وأن يترع أسلحة الميليشيات غير القانونية وأن يسيطر على إرهابيي حماس والجهاد الإسلامي وقد التزم بالفعل بكل ذلك. وعليه أن يتحمل مسؤوليته كزعيم للشعب الفلسطيني التزم مختارا بخيار السعي إلى تحقيق سلم مشرف والنهوض بأساس مسيرة السلام وبتعزيز ثقافة السلام بين شعبينا. وأؤكد لأعضاء هذا المجلس أنه إذا ما اتخذت السلطة الفلسطينية هذه الخطوات فسيتوقف العنف والقتل والإصابات وسنعود إلى التركيز من جديد على التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية لسلم دائم.

ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية تفضل الغموض الآمن وهذه حقيقة اعترفت بها بعض الدوائر العربية. وقد كتب المعلق المصري محمود عبد المنعم مراد في جريدة الأخبار في ١ كانون الأول/ديسمبر متسائلا:

''كيف يسعى الفلسطينيون إلى نشرة قوة مراقبين دوليين تفصل فيما بينهم وبين الإسرائيليين إذا كانوا في نفس الوقت يسعون لاستمرار الانتفاضة التي ستتطلب اتصالا وثيقا بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟

اسمحوا لي أن أكرر أن الانتفاضة الحالية ليست انتفاضة شعبية غير مسلحة بل حملة فدائيين لا يهتم الفلسطينيون بإنهائها. ونؤكد على أنه كما بدأ هذا العنف كخطوة متعمدة بأمر من أعلى درجات القيادة الفلسطينية فيجب أن تنتهي عمليات العنف بنفس الأسلوب. إن الفلسطينيين ليسوا في حاجة إلى حماية من إسرائيل ولكنهم بالأحرى في حاجة إلى الحماية من السياسات الخاطئة لزعمائهم.

والمطلوب من مجلس الأمن ألا يتدخل، ولكن أن يدعم الطرفين وجهود تحقيق السلام، التي ستبدأ هذا الأسبوع في واشنطن. إن قوات الحماية ومراقبي الأمم المتحدة، لا يعملون إلا على إبعادنا عن المسألة الحقيقية قيد البحث. والسلطة الفلسطينية بغموضها المتواصل تجاه إنهاء العنف تبين أنها تفتقر إلى الثبات وإلى الإرادة السياسية من جانبها لإيجاد الحلول الوسطى التاريخية المطلوبة. فالقوة الدولية لن تزيد من عزم الفلسطينيين على صنع السلام ولكنها بدلا من ذلك ستقلل من إرادتهم لصنع السلام.

أما الهدف الأساسي للمجلس ينبغي أن يكون تشجيع الطرفين على قبول السلم المعقول. وأحث المجلس على أن ينظر فيما إذا كان إيفاد هذه القوة الدولية إلى المنطقة سينهض بهذا الهدف أم لا. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم سيؤدي بالتأكيد إلى انعدام الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة، ولذلك أحث أعضاء المجلس بقوة على عدم تأييده.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز وأوكرانيا.

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي في جملة أمور يدين أعمال العنف ولا سيما استعمال القوة بصورة مفرطة ضد الفلسطينيين. وطالب أيضا بالوقف الفوري لأعمال العنف وطلب إلى إسرائيل أن تتقيد بدقة بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

ولكن استمر العنف ولم يتخذ المجلس أي إجراء للتصدي لهذه الحالة. ومن هذا المنطلق اقترحت حركة عدم الانحياز قبل أسابيع قليلة إنشاء قوة حماية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وبعد إجراء مشاورات مطولة تقرر تغيير هذه القوة المقترحة لتصبح قوة من المراقبين. واعتقادنا الراسخ أن مثل هذه القوة لن تكتفي بحماية المدنيين وإنما من شأنها أيضا أن تحدث شيئا من الاستقرار في الأوضاع في المنطقة. وطالما قلنا إن السلام سيفيد أساسا الفلسطينيين والإسرائيليين معا.

وحاولت مجموعة حركة عدم الانحياز في ظل جميع الظروف أن تشرك جميع أعضاء المجلس، وأجرت تبادلات مفيدة جدا في الآراء مع الوفد الفرنسي ووفد المملكة المتحدة، ونشكرهما على ذلك. وأرجأت المجموعة مرارا وتكرارا بناء على طلب بذلك البت في مشروع القرار بغية التوفيق بين آراء الأعضاء الآخرين وخاصة بغية منح الأمين العام والأطراف الأخرى الفاعلة التي تقوم بالوساطة الفرصة لمتابعة جهودهم وعدلت المجموعة مشروع قرارها مرارا وتكرارا بغية مراعاة آراء الأعضاء الآخرين. وتضمنت آخر التعديلات، تغييرا مضمونيا في الفقرة ٣ من المنطوق. فبدلا من أن تنص على أنها تقرر إنشاء قوة من المراقبين التابعين للأمم المتحدة، باتت تعرب عن تصميم المجلس على إنشاء هذه القوة. وهذا يراعي بوضوح جميع الأطراف الفاعلة الأخرى. لذلك فإن مشروع القرار هذا يمثل الحد الأدنى من الإجراءات التي ينبغي للمجلس أن يتخذها خاصة في ضوء الأوضاع المفجعة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولقد دفع بالحجة التالية، وهي أن المجلس عليه أن يتريث إلى أن تجري المفاوضات الثنائية مجراها قبل البت في مشروع القرار هذا.

ولقد تم أيضا الإيعاز بأن موافقة كلا الطرفين مطلوبة قبل أن يمكن إنشاء قوة مراقبة. إننا نختلف بشدة مع كلا الرأيين. نحن لا نرى أن عمل المجلس خاضع لمفاوضات السلام، على الرغم من أننا نؤيد بقوة تلك المبادرات. المجلس لديه مسؤوليته الهامة والخاصة به في صون السلم والأمن الدوليين. ويستطيع المجلس، بإنشاء قوة المراقبة، أن يساهم بدرجة كبيرة في استقرار الوضع في المنطقة. كذلك لا نعتقد أن موافقة الطرفين مطلوبة لإنشاء القوة، إلا أننا نتفق على أن تعاونهما ضروري.

وتؤيد حركة عدم الانحياز بقوة جهود الأمين العام لإعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها. كذلك نؤيد بشدة جهود جميع الأطراف الأخرى المشاركة. ومع

ذلك، ترى حركة عدم الانحياز أن المجلس لديه دور خاص يقوم به في هذه الظروف. ومن هذا المنطلق قدمنا مشروع القرار المتوازن هذا. لذلك سوف يصوت أعضاء حركة عدم الانحياز وأوكرانيا لصالح مشروع القرار.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اقترحت فرنسا قبل عدة أسابيع إرسال بعثة مراقبة إلى الأراضي الفلسطينية للإسهام في إنهاء العنف وحماية المدنيين. لقد أزهق العنف عددا كبيرا للغاية من الأرواح، أغلبهم فلسطينيون. وأريد أن أكرر هنا مدى تأثرنا بتلك الخسارة البشرية المأساوية، وأننا ندين الاستخدام المفرط للقوة.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، جادلت فرنسا بإصرار، إلى جانب المملكة المتحدة، لصالح إبرام اتفاق حول إنشاء بعثة مراقبة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على اقتراح فرنسي، عهد المجلس بالإجماع للسيد كوفي عنان بـ:

"مهمة إجراء مشاورات مع الطرفين... لبحث إمكانية، تواجد مراقبين تابعين للأمم المتحدة في الأراضي وتحديد الصيغ المقبولة لذلك". (S/PV.4226 (سرية)).

وعلى هذا الأساس، بدأ الأمين العام اتصالاته مع الطرفين، وأبلغنا يوم الجمعة الماضي بأنه يعتزم أن يتابع الاتصالات. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، عبّر المجلس الأوروبي في مدينة نيس، وبمبادرة فرنسية، عن رأيه بصراحة وبما ينطبق مع ذلك الموقف ذاته.

لقد استؤنف الحوار الثنائي بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، وسوف يستمر في الأيام المقبلة في واشنطن. وزيارة السيد فيدرين للمنطقة ساهمت في الوصول إلى تلك النتيجة.

وفي هذا السياق، تتساءل فرنسا عن أوان اعتماد مشروع القرار الذي نصوت عليه هذا المساء. أود التأكيد على أن فرنسا ليست لديها مشكلة بالنسبة لمضمون النص، وأود أن أشكر أعضاء عدم الانحياز في المجلس، الذين عملنا معهم بروح بنّاءة للغاية. إلا أن فرنسا تعتبر أنه في ضوء الجهود التي يبذلها الأمين العام واستئناف المفاوضات الثنائية، فهذا الوقت ليس الأكثر ملاءمة؛ وكنا نفضل انتظار نتيجة المباحثات الجارية قبل اتخاذ أية خطوات أخرى. ولهذا السبب، وهذا السبب وحده، سوف يمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس.

وفرنسا لا تتخلى بأي حال من الأحوال عن مسؤولية إرسال مراقبين، الأمر الذي نعتبره أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وتماما مثلما كنا نفعل دائما في السابق، سنواصل بذل كل جهد لتشجيع السلام في الشرق الأوسط.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي بشدة البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا، الذي تكلم أيضا بصفته منسقا لمجموعة عدم الانحياز.

سوف يصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الذي نقدمه، لأننا نعتقد بشدة أنه يجب على المجلس أن يتحرك لوقف قتل المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فلقد مر أكثر من شهرين على بدء الوضع الحالي، وقتل حتى الآن أكثر من ٣٠٠ مدني فلسطيني وأصيب آلاف عديدة بجراح على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، التي، على الرغم من قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تواصل استخدام القوة المفرطة وغير المتكافئة. والواضح أن المباراة غير متكافئة: أحجار ومراجم ضد بنادق آلية ومدافع ودبابات وطائرات مروحية قتالية. ولا يمكن للمجلس أن يستمر في المراقبة من الخطوط الجانبية وألا يفعل شيئا على الإطلاق.

وبمجلس الأمن، الذي يسرع في التدخل في حالات صراع أخرى وحماية المدنيين المتورطين في صراعات مسلحة

أخرى، يجب عليه الآن أن يفعل الشيء ذاته لتهدئة الوضع وتوفير وسيلة حماية للمدنيين الفلسطينيين. وعدم قيام المجلس بهذا بعد أكثر من شهرين سيكون إهمالا منه لمسؤولياته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

لقد طالت المفاوضات حول نص مشروع القرار المعروض علينا، واستمر ذلك أسابيع عديدة. المشاركون في تقديم مشروع القرار أبدوا المرونة وروح التسوية بحلول الوسط. ولقد تم إعطاء موعد نهائي بعد الآخر، وأبدى مقدمو مشروع القرار استعدادهم للنظر في مقترحات ملموسة حول النص. وللأسف، حتى الآن لم يتم تقديم أية مقترحات مضادة ملموسة حول الصياغة أو التعديلات، وهو ما يثبت أن هناك افتقارا للجدية من ناحية بعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بالنظر في النص.

وهؤلاء الذين يعارضون قيام المجلس بتحرك حول مشروع القرار جادلوا من أجل المزيد من الوقت حتى يسمح للطرفين، أي إسرائيل وفلسطين، بالتوصل إلى اتفاق بينهما حول القضايا الأكثر اتساعا، والتي قد تشمل إنشاء قوة المراقبة هذه. إلا أن ذلك يخضع إنشاء قوة الأمم المتحدة إلى تقلبات عملية سلام ملتوية ومشكوك فيها. وفي هذه الأثناء، سوف يستمر قتل المدنيين الفلسطينيين بدون رادع، والخسارة من حيث الوفيات والإصابات سوف ترتفع خلال الأيام والأسابيع القادمة. ومن الواضح أن هذا أمر مرفوض بالنسبة لوفد بلادي وللمشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار.

إن الغرض من قوة المراقبة المقترحة هو تهدئة الوضع على الأرض حتى يمكن تجنب المزيد من الوفيات والإصابات. وفي الحقيقة، قوة المراقبة هذه ستكون إجراء هاما لبناء الثقة، وهو ما سوف يسهم في الحقيقة بشكل بنّاء في عملية السلام. ولهذا الغرض توجه وزير خارجية بلادي إلى نيويورك، مع العديد من زملائه من منظمة المؤتمر الإسلامي، تحت رئاسة وزير خارجية قطر، الذي كان يمثل رئاسة مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. وخاطب وزيري وزملاؤه المجلس وأطلقوا نداء قويا من أجل إنشاء قوة حماية تابعة للأمم المتحدة. كان لهم شرف التمكن من مخاطبة المجلس، وكانوا يأملون في أن تقنع نداءاتهم أعضاء المجلس بالتحرك نحو إنشاء هذه القوة

إن فكرة إنشاء قوة حماية تابعة للأمم المتحدة قد تناولها بشكل مباشر الرئيس ياسر عرفات عندما أتى إلى المجلس يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ليدافع عن قضيته. لذلك، فإنه مما يؤسف له للغاية ويثير جزعا عميقا أنه على الرغم من التعديلات التي أدخلت على المقترح الأصلي، ورغم المرونة التي أبداها مقدمو مشروع القرار هذا، فإنه لم يكن هناك أي التزام ملموس من جانب الذين يعارضون المقترح سوى قولهم إن الوقت غير مناسب. والسؤال هو متى يكون الوقت مناسب؟ إننا نرى أن ذلك الوقت المناسب لن يأتي في المستقبل القريب، إذا كان سيأتي في أي وقت، طالما ظلت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال غير قادرة على قبول تلك القوة من المراقبين. ومما سمعناه حتى الآن أن هذه القوة غير مقبولة بوضوح لإسرائيل، إلا ربما – ونشدد على كلمة ربما – في سياق اتفاق سلام ثنائي شامل مع الفلسطينيين، إذا ما تم التوصل إلى ذلك الاتفاق.

إننا لا نعتقد أن مصير هذه القوة، التي لا غنى عنها حقا، أي قوة الأمم المتحدة للمراقبين، ينبغي أن تكون خاضعة لحالات عدم اليقين التي تتسم بها عملية السلام. ونرى أنه إذا كان المجلس جادا إزاء إنشاء قوة المراقبين هذه، فالوقت المناسب هو الآن، وليس في تاريخ غير معلوم في المستقبل.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير وفد بلادي العميق والمخلص للجهود الدبلوماسية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وخصوصا وزير خارجية فرنسا فيدرين. إننا نشكره على جهوده، ولكننا نأسف لأنه نظرا لأعمال العنف الجارية وعمليات ذبح المدنيين المستمرة في الأراضي المحتلة دون هوادة، فإن وفد بلادي وغيره من الوفود المشتركة في تقديم مشروع القرار هذا لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالسكوت أو الانتظار لرؤية ما يمكن أن تسفر عنه هذه العملية المطولة.

ونحن نؤيد أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام، ولكننا نرى أن هذه الجهود يمكن متابعتها بالتوازي مع جهود المجلس. ونحن لا نعتقد أن هذه الجهود يتناقض بعضها مع البعض الآخر.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): توافق هولندا على الهدف المبدئي لمشروع القرار هذا وهو إنشاء قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط. إن وجود الأمم المتحدة هذا يمكن أن يكون مفيدا لأنه من الواضح أن الطرفين غير قادرين حاليا على التوصل وحدهما إلى الوقف الضروري لتصعيد الحالة. ومع ذلك، فإن هولندا ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا. فنحن نشعر بقوة أن اعتماده الآن سيقوض بشدة المحاولات الرامية إلى إقناع الطرفين بقبول قوة الأمم المتحدة للمراقبين تلك. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار هذا قد يعرقل الجهود المبذولة حاليا لتحقيق أولويتنا القصوى، ألا وهي الاستئناف الناجح لمحادثات السلام نفسها. وفي ضوء الحذر الذي حضنا الأمين العام على توخيه في الأسبوع الماضي بشأن هذه النقاط بالذات، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن المجلس يُجبر الآن على التصويت على مشروع القرار هذا.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد انقضى شهران منذ اندلاع الصراع بين فلسطين وإسرائيل مع سقوط ضحايا من الجانبين وعدد ضخم من الجرحى من الجانب الفلسطيني بشكل خاص. وأثر الحصار الإسرائيلي بشدة على الحياة اليومية للسكان المدنيين في فلسطين. وحتى الآن، ليست هناك أية بادرة على وقف تصعيد الحالة على أرض الواقع، ولذلك فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تواجه اختبارا صعبا.

وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء تلك الحالة، وهي تكرر التأكيد على معارضتها لأنشطة العنف أيا كان نوعها. وتدعو الصين كلا الطرفين أن يلتزما الهدوء والتعقل حرصا على المصالح الأساسية وطويلة الأجل لشعوب المنطقة، وأن يتخذا كل التدابير اللازمة لمنع زيادة تدهور الحالة.

وما فتئ مجلس الأمن يناقش في الآونة الأخيرة إمكانية إيفاد قوة مراقبين دوليين أو تابعين للأمم المتحدة إلى المنطقة في جهد يرمي إلى نزع فتيل الصراع بين فلسطين وإسرائيل، وإلى صون السلم والأمن في الشرق الأوسط. ويتعين على مجلس الأمن أن يفي بمسؤولياته بشكل فعال على النحو الذي أناطه به ميثاق الأمم المتحدة، ولن يكون ذلك من مصلحة فلسطين وإسرائيل فحسب، ولكنه تحقيق لأمل وطيد يساور غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولذلك، فإن حكومة الصين تعمل بثبات على تحقيق هدف إيفاد مراقبين إلى المنطقة. ونؤيد مشروع القرار المقدم إلى المجلس من مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز. ونأمل في أن يكون بالإمكان نشر مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة بأسرع ما يمكن.

وسنواصل دعمنا لجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام وكل الأطراف المعنية، ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم

مساهمتنا لوضع نهاية لحالة العنف ولاستعادة عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): سيصوت وفد بلادي تأييدا لمشروع القرار المعروض أمامنا اليوم. ونحن ننطلق في موقفنا هذا من التقييم الذي مفاده أن المجابهة العسكرية المستمرة بين إسرائيل والفلسطينيين قد أوصلت الحالة في الشرق الأوسط إلى المرحلة الحرجة للغاية التي كانت سائدة في العقود القليلة الماضية. ونحن مقتنعون، شأننا شأن كثيرين غيرنا، بأنه في الظروف الحالية يكون وجود طرف ثالث يمثل المجتمع الدولي على أرض الواقع ذو أهمية حاسمة لتفادي انحدار المنطقة كلها إلى هوة الحرب. ويرى وفد بلادي أن اتخاذ إجراء اليوم من جانب مجلس الأمن أمر لا غنى عنه لمعالجة الحالة بطريقة مناسبة. إن اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار يعرب فيه عن تصميمه على إنشاء قوة من المراقبين العسكريين ومن الشرطة تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية يمكن أن يساهم في وقف إراقة الدماء المستمرة والتي لا معنى لها.

وإذا ما اعتمد مشروع القرار المعروض اليوم فإنه سيساهم في الجهود الدبلوماسية الجارية التي تستهدف وقف كل أعمال العنف والاستخدام المفرط للقوة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. ويقدم مشروع القرار تشجيعا قويا للطرفين لتنفيذ تفاهمات شرم الشيخ بإخلاص ودون مزيد من الإبطاء. وفي رأينا أن الفحوى الرئيسية للمشروع تتماشى إلى حد بعيد مع الدلائل الإيجابية التي ظهرت خلال الأيام القليلة الماضية من ناحية استئناف محادثات السلام بين الجانبين.

ونحن نتطلع إلى نتيجة المحادثات المقبلة في واشنطن. وبينما نؤيد المشروع الحالي، فإننا نفهم مع ذلك أن تنفيذه العملي سيتطلب وقتا إضافيا وجهودا دبلوماسية. وإن أوكرانيا بوصفها من البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الثماني الماضية، لتدرك إدراكا كاملا أن نشر قوة الأمم المتحدة وأدائها لعملها في الأراضي الفلسطينية سيكون مستحيلا بدون تعاون إسرائيل.

ومن الأهمية بمكان أن مشروع القرار يطلب إلى الأمين العام مواصلة مشاوراته مع الطرفين بشأن تفاصيل التكوين المقبول لهذه القوة وطرائق عملها بغية التوصل إلى حل توفيقي وضمان التعاون التام.

وأخيرا، أود أن أسجل أن تصويت أوكرانيا اليوم لا يمس أي مبدأ من المبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ألا وهو موافقة الأطراف المتصارعة على نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه ممثل ناميبيا بالنيابة عن مجموعة بلدان عدم الانحياز. ومع ذلك، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات موجزة.

أود بادئ ذي بدء أن أقول إن مالي ستصوت تأييدا لمشروع القرار قيد النظر، لأننا نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ قرارا في مواجهة الأحداث المأساوية والعنيفة المستمرة في الأراضي الفلسطينية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا كثيرين معظمهم من الفلسطينيين. ولا بد لنا من أن نعمل لوضع نهاية للعنف، ولا بد لنا من أن نضع نهاية للاستخدام المفرط للقوة. ولا بد لنا من أن نضمن حماية المدنيين الفلسطينيين. ولهذه الأسباب، نحن نؤيد تمام التأييد إنشاء قوة المراقبين. ونرى أن نشر هذه القوة سيساهم في استقرار الحالة، كما أنه سيفيد كثيرا السكان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ثانيا، أود أن أؤكد حقيقة أن مالي ما زالت تؤيد تماما عملية السلام ككل. وفي هذا الصدد، يسرنا استئناف الحوار الثنائي بين الطرفين. ونأمل في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجارية إلى تحقيق نتائج ملموسة تتسق مع اتفاقات شرم الشيخ والاتفاقات السابقة.

ثالثا وأخيرا، أود أن أقول إن وفد بلادي يأسف أنه رغم المرونة الكبيرة التي أظهرها مقدمو مشروع القرار الذي نحن على وشك أن نصوت عليه، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. ونعتبر أن نص مشروع القرار متوازن، وأنه يسعى إلى إيجاد قاسم مشترك بين الأطراف بإعطاء الأمين العام دورا قياديا.

ووفد بلادي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أيد وفد بلادي الأفكار التي تقدمت بها فرنسا هنا في المجلس، فيما يتعلق بإنشاء قوة في غزة والضفة الغربية للأغراض الثلاثة التالية. أولا، ينبغي لتلك القوة أن ترصد ميدانيا تطور الأحداث المأساوية الجارية دون انقطاع منذ زيارة أرييل شارون إلى الحرم الشريف بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر المشؤوم. وثانيا، ينبغي للقوة أن تبلغ الأمين العام ومجلس الأمن بتلك التطورات. وثالثا، ينبغي أن تستخدم مساعيها الحميدة بين الأطراف لتفادي تصعيد الصراع، والأهم من ذلك للإسهام في التخفيف من حدته ووضع حد لأعمال العنف. وقلنا في ذلك الحين إنه بالإضافة إلى الأسباب العملية فإن الحالة الخاصة في الأراضي المحتلة تحتم حصول إرسال بعثة من هذا النوع على موافقة الطرفين. وللأسف لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء وعجز المجلس عن الخروج بمشروع قرار يتمشى مع تلك المبادئ التوجيهية.

ووفدي لديه أيضا تحفظات على توقيت مشروع القرار قيد النظر، في هذا الوقت الذي يبدو أن المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية تكاد تثمر، وأن هذه هي الطريقة الوحيدة لفض هذا النزاع المأساوي. كذلك تشغلنا فعالية النص. فهو بالفعل على قدر فعال من حيث تعزيز عملية السلام عن طريق المفاوضات بين الطرفين. وهذه هي الأسباب التي تجعل الأرجنتين تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نعرب عن تضامننا مع معاناة الشعب الفلسطيني. وبما أن هذا قد يكون آخر اجتماع للمجلس نشارك فيه خلال فترة عضويتنا الراهنة فلا بد لنا أن نغتنم هذه المناسبة لمناشدة الطرفين التحلي بالمرونة والتصالح وإبداء نبل المقاصد الذي هو شيء يجب أن يبديه الطرف الأقوى. والطريق الوحيد الذي لا بديل عنه لإحلال السلام هو الشعور بضخامة وعمق نطاق المشكلة وتاريخها بدلا من الإحساس بتفاهتها. ففي هذا الصراع ليس هناك منتصرون باستخدام القوة؛ سيكون هناك خاسرون فقط.

وبالنظر إلى إمكانية استئناف الحوار بيد السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، نرى أن هناك أشياء كثيرة حدثت منذ اللقاء الأخير للطرفين. فلم يعد بوسعهما الخروج بالقليل. وعليهما التسليم بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف، في تقرير المصير وتنظيم نفسه كدولة مستقلة، وبحق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ولكفالة التوصل إلى اتفاق فإننا نطالب جميعا الأمم المتحدة بأن تكون موجودة، وبوسع المنظمة أن تعوِّل على دعم الأرجنتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/2000/1171).

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، مالي، ماليزيا، ناميبيا.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت كما يلي: ٨ أصوات مؤيدة، ولم يعارض أحد، وامتنع سبعة أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لأنه لم ينل الأغلبية المطلوبة.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يؤيد وفد جامايكا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لناميبيا بصفته منسقا لمجموعة بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن.

لقد صوتت جامايكا تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/1171 الذي كان المجلس بمقتضاه سيعرب عن تصميمه على إنشاء قوة من المراقبين العسكريين ومن الشرطة تابعة للأمم المتحدة توفد إلى جميع أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بهدف الإسهام في تنفيذ اتفاقات شرم الشيخ، ووقف العنف وتعزيز سلامة وأمن المدنيين الفلسطينيين.

ويشعر وفدي بالإحباط الشديد لعدم حصول مشروع القرار على العدد اللازم من الأصوات لاعتماده. ونرى أنه كان من شأن اعتماد مشروع القرار هذا وما يتلوه من نشر قوة مراقبي الأمم المتحدة أن يكون بمثابة رادع عن مواصلة العنف وتدبير من تدابير بناء الثقة بين الطرفين، وأن يعزز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

وما زال القلق يساورنا من جراء تزايد عدد الخسائر والإصابات، ومعظمها في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة الأطفال، فضلا عن خطورة الحالة الإنسانية والاقتصادية.

ويشيد الوفد الجامايكي بالأنشطة الدبلوماسية المضنية التي بذلها الأمين العام وزعماء عدة بلدان من أجل استئناف عملية السلام. ومن دواعي سرورنا لذلك أن نعلم باتفاق الطرفين على الاشتراك في مباحثات تجري في واشنطن العاصمة في وقت لاحق من هذا الأسبوع برعاية رئيس الولايات المتحدة. وفي ظل تلك الخلفية، وضمن سياق المسؤولية التي يضطلع بها المجلس عن السلام والأمن الدوليين، جاء اشتراك جامايكا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2000/1171.

ويلاحظ أن المشروع يطلب أن يتشاور الأمين العام مع الجانبين بشأن طرائق وزع وأداء تلك القوة، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس في موعد أقصاه ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وعندها فقط يمكن أن يتخذ قرار بإجراءات أخرى.

وتواصل جامايكا التشجيع على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال عملية تفاوض نشطة يراعى فيها الحق في الأمن لكل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، فضلا عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وسوف نواصل تأييد الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونرى أن إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة من المراقبين العسكريين والشرطة كان من الممكن أن يسهم في هذه العملية.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن مجتمعون لبحث أصعب القضايا في أصعب وقت. ولئن كانت هناك اختلافات واضحة بين أعضاء المجلس فإنني أقدر بحرارة الجهد الذي بذله الجميع – وخاصة أعضاء حركة عدم الانحياز – سعيا إلى إيجاد طريقة مشتركة للسير قدما

إن مستوى العنف في المنطقة ليبعث على قلق بليغ، ولا يمكن القبول بما ينجم عنه من عدد الوفيات والإصابات بين المدنيين، والقسم الأكبر منهم في المجتمع الفلسطيني. وترى المملكة المتحدة أن وجود بعثة مراقبين في الضفة الغربية وغزة يمكن أن يفيد الجانبين. فوجود شهود موضوعيين يمكن أن يهدئ العنف ويساعد الجانبين على اتخاذ الخطوات الضرورية بعيدا عن المواجهة. وقد عملنا مع وفود أخرى حول هذه الطاولة ومع الأمين العام سعيا إلى التوصل إلى اتفاق على الخطوات التي تتيح إنشاء هذه البعثة، وقد أسعدنا العمل بتعاون وثيق بصفة خاصة مع وفد فرنسا.

ومن المبكر للغاية أن نستسلم أمام هذا الهدف. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن محاولة فرض مراقبين ضد رغبات أي من الطرفين لن تكون لها جدوى من الناحية العملية. ولذا فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار قيد النظر لأننا نرى تعذر تنفيذه دون القيام بأعمال أخرى لبناء الثقة، ولأننا نرى أن الوصول به إلى اتخاذ قرار اليوم يجعل إنشاء البعثة أقل احتمالا، لا أكثر احتمالا.

ونظل مستعدين للعمل على إعداد مقترح يمكن أن يحظى بتوافق الآراء. أما المهم الآن فهو تركيز جهودنا على دعم الحوار المباشر الذي استؤنف بين الطرفين والذي يتيح أفضل الآمال في إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة، على اساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن استئناف المباحثات في واشنطن هذا الأسبوع يدلل على الأهمية التي يوليها الطرفان للبحث عن حل دائمة، ونرجو ألا يسمح الطرفان بأن تصرفهم النتيجة التي نتوصل إليها الليلة عن جهودهم الجارية سعيا لإحلال السلام. فآفاق هذه الجهود تظل معيارنا الأول، وهي التي ألهمتنا اتباع نهجنا إزاء الاقتراح الذي نظرنا فيه اليوم.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يساور كندا قلق بالغ إزاء دورة العنف في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل. فهذا العنف يستهين سلامة السكان ومجتمعاتهم. ونحن ملتزمون بشدة بدعم حماية كل المدنيين.

(تكلم بالانكليزية)

ولقد تعلمنا من خبرتنا في حفظ السلام قيمة وضوح الولايات وإمكانية إنجازها. ولا نرى أن مشروع الولاية هذا يصمد أمام أي من الاختبارين. وكندا ترحب بأي مبادرة – بما في ذلك مفهوم قوة للمراقبة أو الرصد – يمكن أن تنجح في استقرار الأوضاع في المنطقة وأن تعزز حماية غير المقاتلين. ولكن ترى كندا أنه بنشر هذه القوة في نهاية المطاف أو عملها الفعلي سيتضرر لو مضى المجلس قدما في مسيرته الآن دون كفالة قبول الطرفين ودون وضع ولاية مناسبة. ولا نرى أيضا أن هذا هو الوقت المناسب لهذا القرار. ولهذه الأسباب امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار.

ونحن متأكدون أن على مجلس الأمن أن يواصل دعمه للأمين العام في جهوده المبذولة حسب الولاية التي حددها المجلس وهي اكتشاف الخيارات مع الطرفين لإنهاء العنف وعودتهما إلى مائدة المفاوضات. ونلتمس التشجيع من قرار الطرفين استئناف المباحثات بتوجيه من الولايات المتحدة. ولطالما حبذت كندا إجراء هذا الحوار باعتباره

الدرب الوحيد صوب تسوية عادلة وشاملة على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن نرى أن يبقى المجلس على استعداد للمساعدة في هذه العملية، ويشمل ذلك إنشاء بعثة للمراقبة أو الرصد إذا قبل الطرفان بأي منهما.

السيد كانينهام (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد تصرف المجلس بحكمة هذه الأمسية إزاء مشروع قرار سيء التوقيت وغير مناسب. ولقد فشل مشروع القرار لأنه لم ينل التأييد الكافي، حسبما تبين من التصويت. ولو أتيحت الفرصة لتمريره لاستخدام وفدي حق النقض.

إن افتقار المجلس إلى التأييد، ورفض اعتماد القرار المقترح لهو إشارة هامة. ولقد حان الوقت الآن لتأييد تجديد المفاوضات والحوار، وليس لاتخاذ إجراءات لن تدفع في الواقع بقضية السلام ولن يحظى ذلك بموافقة الطرفين.

ولقد وصل الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني هذه الليلة إلى واشنطن وتبدأ محادثاتهما غدا، وسنعمل جاهدين على المساعدة في إعادة بناء الثقة واستئناف الحوار، كما سنعمل جاهدين لتأييد ما يتفق على فائدته الفلسطينيون والإسرائيليون. وينبغي أن يكون ذلك محور التركيز المشترك وسوف تكون له على أرض الواقع أكثر الآثار الإيجابية والجديرة بالتحية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

منذ بداية الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية والاتحاد الروسي يدين العنف وفرط استعمال القوة، وقد بذل كل ما في وسعه لإنهاء هذه الأعمال ولاستئناف عملية السلام. ولتحقيق هذه الغاية، ظل الرئيس ووزير خارجية روسيا، السيد بوتين والسيد إيفانوف على اتصال مستمر بالقادة الفلسطينيين والإسرائيليين، وقادة الحكومات الأخرى المعنية وبالأمين العام. وتلك الاتصالات جارية في هذا الوقت.

ونشير إلى الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي، الرامية إلى التغلب على الأزمة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بدأت تؤتي ثمارها. وحسبما أعلن فإن المفاوضات العملية بين الوفدين الرسميين الإسرائيلي والفلسطيني ستبدأ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر في واشنطن. ولعل هذا يثبت أنه خطوة كبيرة صوب استئناف الحوار المباشر، ونتوقع أن يتيح هذا إحراز تقدم نحو توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة - وهو هدف نؤيده بالكامل، ولعله لن يتحقق إلا إذا وافق عليه الفلسطينيون والإسرائيليون.

ولذلك نرى أن من المهم بشكل خاص ألا نتخذ تدبيرا، في هذه المرحلة الحاسمة، يكون من شأنه زيادة تعقيد الجهود الدبلوماسية المبذولة وزيادة تفاقم الحالة دون التمكين من الاقتراب من هدف الحماية - وبالتحديد حماية المدنيين الفلسطينيين.

وفي ضوء كل هذه العوامل، امتنع وفد الاتحاد الروسي عن التصويت على مشروع القرار. وذلك القرار لم يكن قرارا سهلا بالنسبة لنا، باعتبارنا أحد راعيي عملية السلام. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن الطريقة الوحيدة للتصرف تكون بموافقة كلا الطرفين. ومقتنعون بأن كفالة وجود دولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظروف يوافق عليها الطرفان. وسنواصل محاولة تحقيق ذلك الهدف.

وبعبارة أشمل، نود أن تبذل جهود لمحاولة إيجاد حل للأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية على أساس ما اتفق عليه بين طرفي الصراع وبتأييد المجتمع الدولي.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): السيد الرئيس، أهنئكم على رئاسة المجلس وأشكر سلفكم.

للأسف لم يتم اعتماد مشروع القرار اليوم. في تقديرنا، أنه ليوم حزين بالنسبة لمجلس الأمن.

أولا، نريد أن نبدأ بتقديم شكرنا الجزيل، باسم شعبنا الفلسطيني، للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأعضاء في المجلس، بنغلاديش، وجامايكا، وماليزيا، ومالي، وناميبيا، وتونس، ونتقدم كذلك بجزيل الشكر لكل من أوكرانيا والصين على تصويتهما تأييدا لمشروع القرار مع الدول المبينة له. ونحن نقدر عاليا موقفها المبدئي وشعورها العالي بالمسؤولية تجاه ما يجري في أرضنا المحتلة، حيث تستمر الحملة الإسرائيلية العسكرية الدموية، التي بدأت منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، ضد شعبنا الفلسطيني بدون هوادة. فقد قتل أكثر من ٣٠٠ فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتم جرح أكثر من ١٠ ٠٠٠، ثلث هؤلاء تقريبا من الأطفال دون سن الثامنة عشرة يستمر أيضا تدمير وتخريب الممتلكات، ويستمر الحصار ومنع حركة الأفراد والبضائع، ويأتي لنا اليوم ممثل إسرائيل بخطاب آخر يحتقر عقل المجتمع الدولي، يتحدى صبرنا ويزيد ألمنا، ونحن لا نملك إلا أن ندين هذا الخطاب بكل ما جاء فيه.

يحدث كل ذلك بالرغم من قيام مجلس الأمن باعتماد القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بالرغم من قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة الطارئة (د - إ ط ١٠/٧) بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.مقابل كل هذا، طالب الشعب الفلسطيني، وطالبت الدول العربية وطالبت كذلك دول المؤتمر الإسلامي ودول حركة عدم الانحياز، بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من خلال تشكيل قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. وقد بدأنا التحرك في هذا الاتجاه في مجلس الأمن منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تحركنا بهدوء وببطء وحاولنا التعاطي مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق. وخلال هذه الفترة، حضر الرئيس ياسر عرفات شخصيا وعقد اجتماعا مع المجلس. وحضر كذلك أعضاء اللجنة الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقام ممثل رئيس حركة عدم الانحياز بمخاطبة المجلس أكثر من مرة خلال هذه الفترة أيضا، وقام المجلس بعقد جلسة علنية حول الوضع القائم وعقد عددا كبيرا من جلسات المشاورات غير الرسمية، وخلال كل ذلك استمرت حملة القمع الدموية الإسرائيلية ضد شعبنا وضد المدنيين الفلسطينيين، واشتدت الحاجة إلى الحماية الدولية لهؤلاء المدنيين، أو على الأقل الإسهام في تقديم هذه الحماية من خلال قوة المراقبين التابعة للأمم المتحدة.

وأخيرا تقدمت دول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس بمشروع قرارها في ٨ كانون الأول/ديسمبر بعد أن أحدثت على نصها الأصلي غير الرسمي تغييرات هامة وعبرت الدول المتبنية للمشروع عن مرونة كبيرة في التعاطي مع الأعضاء الآخرين في المجلس بهدف التوصل إلى اتفاق، بما في ذلك قبول فكرة المرحلتين التي طرحت من قبل دول أخرى أعضاء في المجلس، وبما في ذلك الاستعداد لقبول تعديلات إضافية بهدف توسيع دائرة التأييد، إن لم يكن التوافق. وبما في ذلك أيضا تأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار بناء على طلبات محددة من أعضاء محددين.

وبقي شعبنا يسأل السؤال الكبير، لماذا يستغرق الأمر كل هذا الوقت، ولماذا يسمح المجتمع الدولي لإسرائيل، قوة الاحتلال بالاستمرار في قمعها لشعبنا، ولماذا يطرح البعض ضرورة موافقة قوة الاحتلال، بالرغم من أن الأمر يتعلق بأراض محتلة لا تخضع للسيادة الإسرائيلية،؟

حتى اليوم، قبل قليل، أبدينا وأبدت الدول المتبنية لمشروع القرار مرونة إضافية. وأدخلت الدول المتبنية تعديلا جديدا على النص. ولكن كل ذلك، كما هو معروف، لم يغير من النتيجة. قررنا عندها مع أصدقائنا أعضاء المجلس اتخاذ القرار الضروري. من جانبنا، فعلنا ذلك بكل الصعوبة والمسؤولية التي يفرضها الوضع في مجلس الأمن، والوضع على الأرض في بلدنا المحتل وبسبب عدم وجود أية خيارات واقعية أخرى. وبناء عليه، طلبنا من أصدقائنا أعضاء المجلس طرح القرار للتصويت، بغض النظر عن النتيجة، بما يضع مجلس الأمن أمام مسؤولياته، وبما يكشف الحقيقة لشعبنا حتى يتدبر خياراته بشكل صحيح.

ونحن، مرة أخرى، نقدر عاليا لهؤلاء الأصدقاء موقفهم الواضح في طلب التصويت على مشروع القرار والنتيجة الواضحة الآن أن مجلس الأمن غير قادر، أو غير مستعد، لاتخاذ حتى خطوة الحد الأدنى في اتجاه تشكيل قوة من المراقبين تابعة للأمم المتحدة، بهدف الإسهام في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، بالرغم من الخسائر البشرية والمادية المريعة، وبالرغم من استمرار الحصار والمعاناة.

حاول البعض أن يوحي بأن لمواقفه علاقة ما باستئناف الاتصالات والمفاوضات في واشنطن العاصمة والمقررة غدا. هذا من وجهة نظرنا غير صحيح. ما يجري في واشنطن يجب ألا يمنع ما يجرى في مجلس الأمن. على العكس تماما، فإن نجاح المجلس في اتخاذ الإجراء اللازم لا يمكن إلا أن يخدم المفاوضات المحتملة. كما أن المفاوضات المحتملة لا يمكن أن تتوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ بدون الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع على الأرض.

ممثل إسرائيل بشرنا اليوم بأنهم لا يعترضون من حيث المبدأ على وجود أجنبي. معنى ذلك أنه يقول لمجلس الأمن أن على هذا المجلس أن يفهم أنه لا يستطيع عمل شيء بدون موافقته الكريمة. نحن لم نقبل، ولن نقبل، أن تكون موافقة إسرائيل شرط مسبق لقيام المجلس بتحمل مسؤولياته.

النتيجة التي وصل إليها المجلس اليوم، من وجهة نظرنا، لها سبب واحد، وسبب واحد فقط. إنه الموقف الأمريكي الذي ربط نفسه بشكل مذهل وعلني بموقف إسرائيل، قوة الاحتلال، ثم الضغط الأمريكي العالي المستوى على أعضاء المجلس كافة.

سواء اضطرت الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض، أم وجدت حلا آخر لضمان عدم اتخاذ القرار، كما سمعنا قبل قليل، فالنتيجة نفسها. لقد اتخذ بعض الأعضاء من أصدقائنا، مع كل احترامنا لهم، مواقف اختلفت بين الحين والآخر. واتخذ آخرون مواقف غير مفهومة. وأحيانا لم يقبلوا نصوصا كانوا هم قد اقترحوها. لماذا؟ الأمر بالطبع ليس لغزا. مرة أخرى، السبب في تقديرنا، وقد يكون هناك أسباب أخرى، ولكن السبب الرئيسي في تقديرنا هو موقف القوة العظمى ونفوذها في هذا المجلس.

بالنسبة لنا، انتهت هذه المرحلة من عمل المجلس. لا يعيبنا ولا يعيب أصدقاءنا أننا لم ننجح في استصدار قرار هذه المرة. ونتيجة اليوم لن تؤدي بنا إلى إعفاء المجلس من مسؤولياته تجاه ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، بالرغم من أن ما حدث اليوم أكد لشعبنا الفلسطيني. وللشعوب العربية، أنه يصعب الاعتماد على مجلس الأمن لإنصافه. إن المجلس يبدو وكأنه ينشط فقط عندما يتعلق الأمر بأعداء الولايات المتحدة. وفي كل الأحوال بالتأكيد ليس عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، بغض النظر عما تقوم به إسرائيل من انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، وقرارات هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

لا يوجد هدف سام واحد أعلنه المجتمع الدولي دون أن تمثل إسرائيل وممارستها نقيض هذا الهدف. خذ مثلا على ذلك الحفاظ على حقوق الإنسان، حماية المدنيين وقت الحرب، حماية الأفراد الأضعف، وبخاصة الأطفال، منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، منع انتشار الأسلحة النووية، إلى آخره، أي هدف سام. ومع ذلك، يتم وضع كل ذلك جانبا عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. هذا هو نمط الحماية التلقائية الموجود هنا.

إنني لا أستطيع تقدير التبعات المترتبة على عجز مجلس الأمن عن القيام بواجباته، سواء كان ذلك إزاء الوضع القائم على الأرض، والثمن الذي سوف يدفعه الإنسان الفلسطيني نتيجة استمرار الحملة الإسرائيلية، أو إزاء الوضع في المنطقة بشكل عام. كل ما أرجوه ألا تكون بالسوء المتوقع. وكل ما أرجوه هو أن ينتصر العدل والسلام في نهاية الأمر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر المراقب الدائم لفلسطين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٤٠/٠٩.